

ينظم مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ندوة بعنوان:

"بناء دولة القانون من خلال مناهج عمل القضاءين الدستوري والإداري وتأويلاتهما" L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

مارس 2022

آخر موعد لتلقي المشاريع: 20 ديسمبر 2021

Le Dernier delai pour la réception des projets:

20 décembre 2021



أرضية الندوة:

تأسس آليات تحقّق الانتقال الديمقراطي، على فكرة دولة القانون كمبتغى في قلب الحياة العامة والدينامية التي يشهدها المنتظم الدولي، والتحوّلات الدستورية التي خلقها دستور 2011، والتي وضعت مبدأ سمو القانون على الجميع -بما فيها الدولة- ضمن أبرز المبادئ الدستورية التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة الدستورية والحقل المؤسساتي والحقوق؛ ولا ريب أن الضامن الأصيل لتحقيق هذا المبدأ هو المؤسسة القضائية متمثلة في القضاء الدستوري والقضاء الإداري في ضبط نشاط السلطات العمومية بصفة عامة، ودورها الحماي من خلال فرض الرقابة على مدى احترام تصرفات الجماعات العمومية للقانون بصفة خاصة، وذلك بهدف تخليقها وفعاليتها ونجاحتها في التدبير العمومي بصفة أخص.

لقد أصبح مفهوم "دولة القانون" متداولاً على لسان غالبية الفاعلين العموميين، إذ جعلته معظم الدول هدفاً وشعاراً لها في أعمال مختلف سياساتها العمومية؛ فدولة القانون كفلسفة ليست بالجديدة، بل ظهرت في أواخر القرن 18 وقد عرفت تفوقاً كبيراً خلال القرن التاسع عشر، وقد جاءت في إطار تراكمات لحضارات تعاقبت على مر التاريخ، من الفلسفة اليونانية مع أفلاطون وأرسطو إلى الرومان مع شيشرون حتى فلسفة عصر الأنوار والثورة الفرنسية، بهدف إيجاد مؤسسة أو كيان يحمي حقوق الأشخاص وحرّياتهم بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو موقعهم في المجتمع.

وعمل الفقه القانوني على البحث عن تأسيس نظري منطقي للقانون العام، من خلال العمل على إعادة بناء مفهوم الدولة على فكرة النظام القانوني، الذي يقوم على مبدأ تدرج القواعد القانونية، مما ساهم في تقييد سلطة الدولة التي تنخرط بدورها في المسلسل التفاعلي للنظام القانوني. ومن ثم فإن فلسفة دولة القانون تُخرج المواطن من فكرة الدولة الحَكَم أو الخصم إلى الدولة الحامية والحاضنة والراعية، بما أن الدولة ليست هي من يصنع القانون،



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

بل إنها تقوم بإعلان قواعد موجودة ومتوافقة مسبقا مع النظام القانوني، الذي هو من يصنع الدولة، أو بالأحرى من يخلق تلك العلاقة المتوازنة بينها وبين المتعاملين مع مؤسساتها.

وبناء عليه، يجمع غالبية علماء الاجتماع السياسي على أن دولة المؤسسات وحكم القانون، تعد الرافعة والدعامة الأساسية لترسيخ السلم الاجتماعي، وتحقيق التقدم والرفاه، وتوفير الأساس للتنمية المستدامة. وهكذا عمدت المؤسسات المالية الدولية، إلى اللجوء إليها لقياس مدى التزام الدولة بقواعد الفعالية والشفافية والنجاعة في تسيير الشأن العمومي؛ فالأفكار التي جاء بها فلاسفة الفكر السياسي بخصوص مفهوم الدولة، تجاوزت الاهتمام بعوامل نشأتها والأركان المؤسسة لها، لتركز على دراسة هاته الظاهرة القانونية من خلال ارتباطها بالقانون وخضوعها له.

إذ لم يعد وجوب التزام الدولة بالقانون يقتصر على ما هو نظري، بل تم التفكير في الوسائل التي تجعل منه واقعا معيشًا، يستجيب للحاجيات الماسة التي يملها تطور منظومة الحقوق والحريات، من خلال تأطير العلاقة بين السلطة العمومية والفرد، وذلك بما أن دولة القانون تصف نظاما مؤسساتيا تكون فيه السلطات العمومية خاضعة لقوة القانون عبر فرض احترام القانون بواسطة آليات رقابية تتسم بالاستقلالية، تتمثل في الرقابة القضائية، إذ يحيل القول بدولة القانون على تصور متكامل للدولة، يبني على التعايش من خلال خلق فضاء سياسي اجتماعي اقتصادي متوازن، تُحترم فيه الحقوق ويسود فيه الطابع الإنساني.

وفق هذا التحليل، يشير المدلول التقني لمفهوم دولة القانون إلى نظام يبني على تدرج القاعدة القانونية. الشيء الذي يُبرز الدور المنوط بالقاضي في تحقيق هذا المبتغى؛ فتحليل هذا المفهوم يرتكز في تحقيقه إلى مؤسستين منفصلتين في الاختصاص، لكن انفصالهما هذا هو الذي يساهم في بناء توازن النظام القانوني، ويتعلق الأمر بالقضاء الدستوري والقضاء الإداري.



والجدير بالإشارة إليه أيضا أن عملية البحث في مساحات التقائية عمل كل من القاضي الدستوري والقاضي الإداري، تنطلق من الهدف الأسمى المشترك للمؤسستين المتمثل في حماية الحقوق والحريات، ومجال تدخل كل جهة ضمن التفاعل الذي يشهده النظام القانوني في إطار تراتبية القواعد، إذ يتجلى ذلك في:

أولاً: الدور الطلائعي للقاضي الدستوري في تأويل وتفسير أحكام وقواعد الدستور، واستنطاق روحه واستجلاء مقاصده، وتوليد مبادئ ذات قيم دستورية من رحم نصوصه، وزرع روح وحياة للقواعد والدستورية بما هي قانون حي، وحماية الأفراد من تعسف سلطة المشرع، والسهر بشكل دائم على حماية سمو الدستور وصيانة الحقوق والحريات.

وفي ذات السياق أناط الفقه بالقضاء الدستوري مهمة مراقبة السلطة السياسية والسلطة القضائية وكذا السلطة التنفيذية والسلطات الإدارية بطريقة غير مباشرة. ونظير ذلك ما نلفيه لدى القضاء الدستوري المقارن خاصة النموذج الألماني الذي عمل على إغناء القانون الدستوري عموما داخل وخارج أوروبا، حيث تم إبداع مجموعة من المبادئ لا سيما تلك المتعلقة بسيادة القانون والحقوق الأساسية والأمن القانوني، مما ساهم في جعل العديد من الدول الحديثة العهد بالديموقراطية تستوحي منه نظام قضائها الدستوري.

وقد شكل القضاء الدستوري المغربي أحد أبرز متغيرات الهندسة الدستورية لسنة 2011، من خلال مكانته كبنية وكوظيفة من جهة وفي إطار علاقته وتفاعله مع المحيط من جهة أخرى، ومن هنا تبرز مشروعية طرح السؤال الجوهرية المتمثل في حدود وأبعاد التحول داخل التاريخ القصير للقضاء الدستوري المغربي، على مستوى منهجية ومرجعيات وقواعد اشتغال القاضي الدستوري وعما إذا كان التحقيب الموضوعي يقتضي الإقرار بتحول جديد يحمل من القطائع أكثر مما يحمله من عناصر الاستمرار؟

ثانياً: عمل القاضي الإداري على استثمار هذه المبادئ الدستورية كقانون دستوري اجتهادي، ليطوع بها القاعدة القانونية من خلال منهجيته التأويلية في خلق التوازن والتوفيق بين مصالح الجماعات العمومية ومصالح الأفراد، وبالتالي خلق مبادئ عامة للقانون، علاوة على خلق اجتهادات تروم احترام البعد الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

والبيئي، بهدف انفتاح مؤسسة القضاء الإداري على المحيط والواقع المعيش، وهكذا نجد في قاموس الاجتهاد القضائي مفاهيم من قبيل أنسنة المسؤولية الإدارية، الأمن القضائي، التنمية المستدامة، الأبعاد البيئية في تنزيل السياسات العمومية، الديمقراطية الإدارية، حماية الاستثمار.

أخذا في الاعتبار أن مجال الالتقائية يُستشفّ من خلال التفاعلات التي يشهدها النظام القانوني في إطار التوازن المنشود (المالي أو الضريبي، الحقوق والحريات، والوظيفة العمومية) ... التي يعمل من خلالها القاضي الدستوري على إنشاء قواعد دستورية، يقوم القاضي الإداري على استثمارها لاستكمال المشروعية المتوخاة لبناء التوازن المجتمعي.

وتأسيسا على ماسبق، فإن الندوة تروم مقارنة الإشكالية المطروحة، من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: آليات بناء العلاقة قضاء دستوري/قضاء إداري: مكامن بناء الالتقائية و أفقها:

✓ التوجهات الكبرى للجهازين الإداري والدستوري: القرارات والمبادئ التأسيسية.

✓ تجليات الالتقائية في الاجتهادات القضائية للقاضيين الدستوري والإداري.

المحور الثاني: مساهمة القضاة الدستوري والإداري في بناء وتعزيز دولة القانون والمؤسسات:

✓ التقنيات والقواعد الضابطة لعمل كل من القاضي الدستوري والقاضي الإداري.

✓ القاضي الإداري/القاضي الدستوري وحفظ التوازن بين المصلحة العامة وحماية الحقوق والحريات.

المحور الثالث: سؤال "حوار" قضاة الجهازين الإداري-الدستوري: الإمكانية والحدود:

✓ إشكال تضارب الاجتهاد بين محكمتي النقض والدستورية.

✓ الدفع بعدم الدستورية وسؤال حوار القضاة.

المحور الرابع: التفاعل السوسيوقضائي للقاضيين الدستوري والإداري.

✓ الأدوار السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية.

✓ تفاعل القضاء مع المحيط.



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

Argumentaire:

L'institutionnalisation du pouvoir repose certes sur la formalisation des contraintes juridiques qui dessinent le régime politique. La place du juge et le degré de juridicisation de la norme en sont des indicateurs premiers. Ces vingt dernières années laissent apparaître une nette "normalisation" du droit constitutionnel/administratif, en ce sens qu'il n'est plus suspecté "d'a-juridisme" et que ses effets se déploient comme toute autre norme.

La justice moderne est marquée par l'idée de réalisation de « l'État de droit » qui est cet idéal quasi-mystique sorti de la dogmatique juridique systématisant des siècles de luttes socio-politiques et qui a su l'asseoir comme une réalité juridique et un but politique pour les États. tous les aménagements des ordres constitutionnel/administratif convergent vers la concrétisation d'un système politique qui réponde aux critères de l'Etat de droit.

En effet, le juge –constitutionnel/administratif- participe à la consolidation de l'Etat de droit par l'encadrement des différentes retouches de l'ordre juridique à travers lequel il promeut de plus en plus la protection des droits fondamentaux. Dans le même esprit, les systèmes juridiques contemporains sont marqués par une montée en puissance frappante de la place accordée au juge au sein de l'ordre juridique interne.

Certes, juger, c'est trancher les litiges par le droit. **Etre juge, c'est donc nécessairement se mettre au service de l'Etat de droit.** Le juge assure la prééminence du droit comme régulateur des rapports sociaux. Il limite également, en tant que « puissance modératrice de la démocratie » (Pierre Bouretz), l'exercice du pouvoir politique et prévient ou freine les dérives de celui-ci.

Le thème de ce colloque part de l'hypothèse selon laquelle l'État de droit et la justice – constitutionnelle/administrative- sont sur des chemins, à coup sûr, croisés. Il s'efforce de montrer jusqu'où le juge - constitutionnel/administratif-a joué sa partition, comment et avec quels instruments. En ce sens, on note que le juge-constitutionnel/administratif- en question est un acteur incontestable au regard de son rôle de gardien de la constitutionnalité et de la suprématie de la loi.

Cette forte ascension du juge conduit à une « judiciarisation » de plus en plus étendue de la vie sociale. Celle-ci est étroitement liée à sa fonction plus qu'à son statut qui assure au juge un charisme nouveau : Le juge dit le droit et crée du droit en ce qu'il est amené à codifier les valeurs de notre temps et, en ce sens, « à exercer une sorte de



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

pontificat laïc » (Badinter 2003). Ces deux constats, qui s'appliquent à toutes les démocraties du monde, sont d'autant plus préoccupants pour celles, au pays arabe, qui sont encore fragiles et dont la maturité politique demeure encore à consolider.

Dans ce contexte générale, Il convient également de noter que la quête d'une convergence entre le juge constitutionnel et le juge administratif découle de l'objectif commun suprême des deux institutions se manifestant dans la protection des droits et libertés, et de leur champ d'intervention dans l'interaction du système juridique dans le cadre de la hiérarchie des normes.

De là, on peut se poser une question essentiellement relative aux limites et aux dimensions de la transformation de la justice constitutionnelle marocaine, au niveau du référentiel du juge constitutionnel. Il convient aussi de savoir si l'investigation objective exige-t-elle l'affirmation d'une nouvelle transformation porteuse de plus de ruptures que d'éléments de continuité ?

De l'autre côté, le juge administratif vise à investir les principes constitutionnels en tant que droit constitutionnel jurisprudentiel, et à les adapter à la règle juridique à travers sa méthodologie interprétative tout en créant un équilibre et une réconciliation entre les intérêts des collectivités publiques et les intérêts des individus, et ainsi la création des principes généraux de droit. En plus, de créer une jurisprudence qui vise à respecter les dimensions sociales, politiques, économiques et environnementales. L'objectif est bel et bien l'ouverture du juge administratif sur son environnement sociétal. D'où l'apparition dans le jargon de la jurisprudence administrative de concepts révélateurs tel que l'humanisation de la responsabilité administrative, la sécurité juridique, la prise en compte de la dimension environnementale dans la mise en œuvre des politiques publiques, le développement durable, la démocratie administrative, la protection de l'investissement.

Tenant compte du fait que le champ de la convergence se discerne à travers les interactions que connaît le système juridique dans le cadre de l'équilibre recherché (financier ou fiscal, droits et libertés, fonction publique ...) à partir duquel le juge constitutionnel fait construire des règles constitutionnelles, qui mène le juge administratif à les investir pour parfaire la légalité destinée à construire un équilibre sociétal.

Le présent colloque vise à aborder la problématique posée à travers les axes suivant :



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

I - Les instruments fondateurs du rapport entre la justice constitutionnelle et celle administrative : vers quelle convergence ?

- 1- Les grandes tendances de la justice constitutionnelle-administrative : les décisions et les principes fondamentaux.
- 2- Les manifestations de la convergence des jurisprudences constitutionnelle et administrative.

II - La contribution de la justice constitutionnelle/administrative à la l'édification et au renforcement de l'État de droit.

- 1- Les techniques et les règles référentielles régissant le travail des juges constitutionnel - administratif.
- 2- Juge administratif – juge constitutionnel : conciliation entre la protection de l'intérêt général et la protection des droits et libertés fondamentaux.

III - La question de «dialogue des juges » des ordres administratif et constitutionnel : possibilité et limites.

- 1- Les contradictions jurisprudentielles entre la cour de cassation et la cour constitutionnelle.
- 2- L'exception d'inconstitutionnalité : vers un dialogue des juges

IV : Les interactions socio-juridictionnelles des juges constitutionnels et administratifs.

- 1- Les rôles politiques, économiques, sociaux et humains.
- 2- le juge et son environnement: quelle interaction ?

قواعد المشاركة بالندوة:

- ترسل البحوث باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية في صيغة Word بخط ArabicSimplified بحجم 16 في المتن و12 في الهامش؛
- يشترط في البحث ألا يكون منشورا من قبل، وأن يتسم بالراهنية، وتتميز مراجعته الأساسية بالجدة والمواكبة؛
- ينبغي أن يكون نص البحث ما بين 4000 و6000 كلمة (يتضمن المراجع والهوامش)؛



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

- يرفق البحث بملخص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- أن تحترم الضوابط العلميّة والأكاديميّة في كلّ ما يتعلّق بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع والهوامش التي تثبت متسلسلة في أسفل كل صفحة؛
- تُعرض البحوث على محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة؛
- لا تقبل البحوث الأوراق المشتركة بين الباحثين إلاّ تعلق الأمر بالبحوث الميدانية؛
- لا يتم الردّ إلاّ على أصحاب البحوث التي يتم قبولها.

Règles à respecter:

- Les propositions de communication doivent être envoyées en arabe, en français ou en anglais sous format Word ArabicSimplified, volume : 16, Ref : 12 ;
- Les propositions de communication doivent respecter les conditions suivantes : non publié; Originalité de l'approche adoptée ; Respect des normes scientifiques ; Pertinence des arguments développés ; Clarté sur le plan de forme et de fond ; Structuration équilibrée du contenu de l'article ;
- Le nombre de mots des propositions de communication doit être compris entre 4000 et 6000 mots (y compris les références) ; et un résumé qui ne dépasse pas 200 mots en langues arabe et anglais. Et doit souligner l'intérêt du thème choisi, déterminer la problématique, préciser les objectifs de la proposition de communication et la méthode adoptée.
- Les auteurs doivent envoyer une version électronique de leurs résumés dans la limite de 500 mots (Format Word) en indiquant sur la première page le titre, l'hypothèse, la problématique de sujet, le nom de l'auteur, l'appartenance institutionnelle et l'adresse électronique.
- Les auteurs doivent envoyer un CV ne dépassant pas une page comprenant principalement : ville, numéro de téléphone, courriel, photo personnelle, diplôme, spécialisation, université, et une brève description de la recherche terminée.



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

Les propositions de communication doivent être envoyées à l'adresse E-mail suivante :

Etat.de.droit22@gmail.com

تواريخ مهمة:

- تُرسل مشاريع الأبحاث في 500 كلمة كأقصى حد، وتتضمن بالأساس العنوان والفرضية وإشكالية الموضوع؛
- ترسل نبذة مختصرة عن السيرة العلمية للباحث لا تتجاوز صفحة واحدة؛
- آخر أجل لقبول الأوراق الأولية لمشاريع الأبحاث: 20 دجنبر 2021؛
- الرد على أصحاب المشاريع المقبولة مبدئياً: فاتح يناير 2022؛
- آخر أجل لتسليم مسودات الأوراق النهائية الأولية: 26 فبراير 2022؛
- تنظم الندوة في شهر مارس 2022، بمدينة مراكش.
- ترد كافة المراسلات عبر البريد الإلكتروني الآتي:

Etat.de.droit22@gmail.com

Calendrier:

Soumission des résumés (500 mots)	Avant le: 20 December 2021
Notification d'acceptation des résumés	À partir du: 01 Janvier 2022
Réception des communications définitives	Avant le : 26 février 2022
Date du colloque	Mars 2022



L'édification de l'Etat de droit à travers les méthodes de travail et d'interprétation des juges constitutionnel et administratif

ملحوظة:

- يتكفل المركز بتغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين؛
- لا يتم التعويض على المداخلات؛
- يتم تسليم شواهد المشاركة للمتدخلين، مع اشتراط حضور جميع أشغال الندوة؛
- تُمنح فرصة للمتدخلين في الندوة، لمراجعة أوراقهم داخل أجل شهر بعد انعقادها، وتجهيزها للنشر ضمن مؤلف جماعي أو أحد أعداد مجلة "تكامل"؛

تنسيق أشغال الندوة:

د.عبد الرحيم العلام – د.محمد أتركين – د.عبد الرحمان فضلاوي – د.عبد الحق بلفقيه.

Les coordinateurs du colloque :

Dr. ElaalamAbderrahim – Dr. Atrguine Mohamed – Dr. Fadlaoui Abderrahmane – Dr. BelffqihAdbelhaq